الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

الـديـوان
خلية الإعلام و الاتصال

CABINET
COMMUNICATION AND INFORMATION CELL

Press review

مجلة الصحـــافة

https://madr.gov.dz

نشـاطات الوزيـــر

Minister's activities

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE
السبت 11 أفريل 2026 18:08

ياسين وليد يترأس لقاء وطنيا حول العقار الفلاحي

الجزائر- ترأس وزير الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري, ياسين وليد, اليوم السبت بالجزائر العاصمة, لقاء وطنيا حول العقار الفلاحي, في إطار تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, المتعلقة بتسوية العقار الفلاحي, وتجسيدا لورقة طريق القطاع للفترة 2026-2027, حسب ما أفاد به بيان للوزارة.

و خلال هذا اللقاء الذي جمع إطارات ومديري الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على المستوى الولائي بمقر الوزارة, تم تقييم مدى التقدم المحرز في عملية تسوية العقار الفلاحي, ومناقشة النقائص والعوائق الميدانية التي تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة في هذا المجال.
و بحسب البيان, فقد تضمن الاجتماع عرضا شاملا لوضعية ملف تسوية العقار الفلاحي في إطار المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في جوان 2025, وقانون الامتياز الفلاحي, لاسيما ما يخص تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز, فضلا عن سائر النصوص والتنظيمات القانونية المعمول بها.

كما تناول دراسة آفاق الولوج إلى هذا المورد غير المتجدد واستغلاله بصورة "مستدامة و براغماتية."
وفي مستهل أشغال اللقاء, أكد الوزير على الأهمية البالغة التي توليها الدولة لمسألة تسوية العقار الفلاحي, بوصفه ركيزة أساسية للأمن الغذائي, مشددا على ضرورة رفع التعقيدات التنظيمية والإدارية وتيسير الولوج إليه, بما يفضي إلى تحرير الاستثمار في القطاع.
وأوضح البيان أن "مشروع القانون الجديد المتعلق بالعقار الفلاحي, الموجود حاليا قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة, يأتي ليجمع مختلف النصوص التنظيمية المؤطرة للعقار في قانون موحد يكرس مبدأ حماية العقار الفلاحي من شتى الاعتداءات, ويخفف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول عليه, مما سيشجع على الاستثمار في هذا القطاع."
كما ستطلق الوزارة خلال هذه السنة عملية وطنية لتوصيف التربة, بهدف وضع خرائط شاملة لطبيعة التربة وخصائصها عبر كامل التراب الوطني, مما سيمكن من توجيه النشاط الفلاحي استنادا إلى معطيات علمية دقيقة.

وشكل اللقاء فرصة للاستماع إلى انشغالات المديرين الولائيين, الذين عرضوا الإشكالات والعراقيل التي تعيق سير عملية تسوية العقار, مع تقديم مقترحاتهم لإدراجها ضمن نص مشروع قانون العقار الفلاحي الجديد.
و في الختام أسدى السيد ياسين وليد جملة من التوجيهات والتعليمات الرامية إلى "الإسراع في عملية تسوية العقار الفلاحي وتفعيلها بالتنسيق مع مختلف المصالح ذات الصلة, مع العمل على إحصاء جميع الحالات العالقة التي تعذر تسويتها، قصد إيجاد حلول تنظيمية أو قانونية لها في أقرب الآجال", يضيف البيان.

تادامسا نيوز

جبريل بوراس - السبت 11 أبريل,2026

ياسين وليد يسرّع تسوية العقار الفلاحي..

قانون موحّد مرتقب وخرائط وطنية للتربة هذا العام

وضع وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد، ملف العقار الفلاحي في صدارة أولويات القطاع، خلال لقاء وطني انعقد السبت 11 أفريل 2026، وخصص لتقييم مدى تقدم عملية التسوية ومراجعة العراقيل التي ما تزال تعطل بلوغ الأهداف المسطرة. وجاء الاجتماع في سياق تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية المتعلقة بتسوية العقار الفلاحي، وفي إطار ورقة طريق القطاع للفترة 2026-2027، بما يؤكد أن الدولة تتجه إلى نقل هذا الملف من مرحلة التشخيص الإداري إلى مرحلة التسريع العملي والتنظيم القانوني.

وجمع اللقاء إطارات ومديري الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على المستوى الولائي، حيث تم عرض الوضعية العامة لملف تسوية العقار الفلاحي في ضوء المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في جوان 2025، إلى جانب قانون الامتياز الفلاحي، وخاصة ما يتعلق بتحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، فضلًا عن مختلف النصوص والتنظيمات القانونية المؤطرة لهذا المجال. كما تناولت الأشغال مسألة الولوج إلى العقار الفلاحي باعتباره موردًا غير متجدد، وضرورة استغلاله وفق مقاربة مستدامة وبراغماتية توازن بين الحماية وحاجات الاستثمار.

وفي هذا الإطار، شدد الوزير في مستهل اللقاء على أن تسوية العقار الفلاحي لم تعد ملفًا تقنيًا محدود الأثر، بل أصبحت ركيزة مباشرة للأمن الغذائي، بالنظر إلى ارتباطها بتحرير الاستثمار الفلاحي ورفع مردودية الاستغلال وتحسين استقرار النشاط الزراعي. ومن هذا المنطلق، دعا إلى رفع التعقيدات التنظيمية والإدارية التي ما تزال تعيق الوصول إلى العقار، مؤكدًا أن تسهيل الولوج إليه بات شرطًا أساسيًا لإطلاق ديناميكية استثمارية أوسع داخل القطاع.

في السياق نفسه، برز مشروع القانون الجديد المتعلق بالعقار الفلاحي باعتباره المحور التشريعي الأبرز في المرحلة المقبلة، إذ أوضح الوزير أن النص يوجد حاليًا قيد الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وأنه يهدف إلى جمع مختلف النصوص التنظيمية المتفرقة داخل قانون موحد. ويراد من هذا المشروع أن يكرس مبدأ حماية العقار الفلاحي من مختلف أشكال الاعتداء، وفي الوقت نفسه يخفف الإجراءات الإدارية المرتبطة بالحصول عليه واستغلاله، بما يسمح بإضفاء قدر أكبر من الوضوح والمرونة على الإطار القانوني المنظم لهذا المورد.

كما أعلن الوزير أن وزارة الفلاحة ستطلق خلال السنة الجارية عملية وطنية لتوصيف التربة، بهدف إعداد خرائط شاملة تحدد طبيعة التربة وخصائصها عبر كامل التراب الوطني. ويكتسي هذا المشروع أهمية خاصة لأنه يربط توجيه النشاط الفلاحي بمعطيات علمية دقيقة، بدل الاعتماد على تقديرات عامة أو خيارات غير منسجمة مع الإمكانات الحقيقية للأراضي. وبذلك، فإن تسوية العقار لن تبقى مرتبطة بالوضعيات القانونية والإدارية فقط، بل ستتصل أيضًا بإعادة تنظيم الاستغلال على أسس تقنية أكثر دقة ونجاعة.

ومن جهة أخرى، أتاح اللقاء للمديرين الولائيين فرصة عرض الانشغالات الميدانية التي تعيق تقدم عملية التسوية، سواء من حيث الملفات العالقة أو الإشكالات الإدارية والتنظيمية التي تعطل التسوية النهائية لبعض الوضعيات. كما قدم المشاركون جملة من المقترحات العملية لإدراجها ضمن مشروع قانون العقار الفلاحي الجديد، في مسعى لجعل النص المقبل أكثر التصاقًا بالواقع الميداني وأقدر على معالجة الاختلالات المتراكمة.

وفي ختام الاجتماع، أسدى ياسين وليد تعليمات تقضي بتسريع عملية تسوية العقار الفلاحي وتفعيلها بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية، مع الشروع في إحصاء شامل للحالات العالقة التي تعذر تسويتها إلى غاية الآن، قصد إيجاد حلول تنظيمية أو قانونية لها في أقرب الآجال. ويعكس هذا التوجيه أن الوزارة تسعى إلى ضبط صورة دقيقة للملف قبل الانتقال إلى معالجته على نطاق أوسع، بما يسمح بتقليص آجال التسوية ورفع فعالية التدخل الإداري.

وبذلك، يكشف الاجتماع الوطني حول العقار الفلاحي عن دخول هذا الملف مرحلة جديدة عنوانها الواضح هو التوحيد القانوني، والتخفيف الإداري، والتشخيص العلمي للأراضي، وتسريع تسوية الوضعيات المعلقة. كما يؤشر إلى أن وزارة الفلاحة تراهن على جعل العقار الفلاحي أداة مباشرة لتحرير الاستثمار وتعزيز الأمن الغذائي، بدل بقائه مجالًا مثقلًا بالتعقيدات والاختلالات التنظيمية

11أفريل 2026 - أشواق عيوز

ياسين وليد يترأس لقاءً وطنيًا حول العقار الفلاحي

ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد، اليوم السبت، لقاءً وطنيًا جمع إطارات ومديري الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على المستوى الولائي، خُصّص لتقييم مدى التقدم المحرز في عملية تسوية العقار الفلاحي، ومناقشة النقائص والعوائق الميدانية التي تحول دون بلوغ الأهداف المسطّرة في هذا المجال.

وحسب بيان الوزارة، تضمّن اللقاء عرضًا شاملًا لوضعية ملف تسوية العقار الفلاحي في إطار المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في جوان 2025، وقانون الامتياز الفلاحي، لا سيما ما يخص تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، فضلًا عن سائر النصوص والتنظيمات القانونية المعمول بها.

كما تناول اللقاء دراسة آفاق الولوج إلى هذا المورد غير المتجدد واستغلاله بصورة مستدامة وبراغماتية.
وفي مستهل أشغال اللقاء، أكد الوزير على الأهمية البالغة التي توليها الدولة لمسألة تسوية العقار الفلاحي، بوصفه ركيزةً أساسية للأمن الغذائي، مشددًا على ضرورة رفع التعقيدات التنظيمية والإدارية وتيسير الولوج إليه، بما يُفضي إلى تحرير الاستثمار الفلاحي.

وفي هذا السياق، يأتي مشروع القانون الجديد المتعلق بالعقار الفلاحي، الموجود حاليًا قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة، ليجمع مختلف النصوص التنظيمية المؤطِّرة للعقار في قانون موحَّد يكرِّس مبدأ حماية العقار الفلاحي من شتى الاعتداءات، ويُخفف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول عليه، مما سيُشجع على الاستثمار في هذا القطاع.

كما ستُطلق وزارة الفلاحة خلال هذه السنة عملية وطنية لتوصيف التربة، بهدف وضع خرائط شاملة لطبيعة التربة وخصائصها عبر كامل التراب الوطني، مما سيُمكّن من توجيه النشاط الفلاحي استنادًا إلى معطيات علمية دقيقة.

كما أتاح اللقاء فرصةَ الاستماع إلى انشغالات المديرين الولائيين، الذين عرضوا الإشكالات والعراقيل التي تعيق سير عملية تسوية العقار، مع تقديم مقترحاتهم لإدراجها ضمن نص مشروع قانون العقار الفلاحي الجديد.

وختامًا، أسدى ياسين وليد جملةً من التوجيهات والتعليمات الرامية إلى الإسراع في عملية تسوية العقار الفلاحي وتفعيلها بالتنسيق مع مختلف المصالح ذات الصلة، مع العمل على إحصاء جميع الحالات العالقة التي تعذّر تسويتها، قصد إيجاد حلول تنظيمية أو قانونية لها في أقرب الآجال.

الجمهورية
الصفحة: 04

القطاع الفلاحي :

ياسين وليد يترأس لقاء وطنيا حول العقار الفلاحي

ترأس وزير الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري, ياسين وليد, أمس السبت بالجزائر العاصمة, لقاء وطنيا حول العقار الفلاحي, في إطار تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, المتعلقة بتسوية العقار الفلاحي, وتجسيدا لورقة طريق القطاع للفترة 2026-2027, حسب ما أفاد به بيان للوزارة.

و خلال هذا اللقاء الذي جمع إطارات ومديري الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على المستوى الولائي بمقر الوزارة, تم تقييم مدى التقدم المحرز في عملية تسوية العقار الفلاحي, ومناقشة النقائص والعوائق الميدانية التي تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة في هذا المجال.

و بحسب البيان, فقد تضمن الاجتماع عرضا شاملا لوضعية ملف تسوية العقار الفلاحي في إطار المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في جوان 2025, وقانون الامتياز الفلاحي, لاسيما ما يخص تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز, فضلا عن سائر النصوص

والتنظيمات القانونية المعمول بها. كما تناول دراسة آفاق الولوج إلى هذا المورد غير المتجدد واستغلاله بصورة "مستدامة و براغماتية".

وفي مستهل أشغال اللقاء, أكد الوزير على الأهمية البالغة التي توليها الدولة لمسألة تسوية العقار الفلاحي, بوصفه ركيزة أساسية للأمن الغذائي, مشددا على ضرورة رفع التعقيدات التنظيمية والإدارية وتيسير الولوج إليه, بما يفضي إلى تحرير الاستثمار في القطاع.

وأوضح البيان أن "مشروع القانون الجديد المتعلق بالعقار الفلاحي, الموجود حاليا قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة, يأتي ليجمع مختلف النصوص التنظيمية المؤطرة للعقار في قانون موحد يكرس مبدأ حماية العقار الفلاحي من شتى الاعتداءات, ويخفف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول عليه, مما سيشجع على الاستثمار في هذا القطاع".

كما ستطلق الوزارة خلال هذه السنة عملية وطنية لتوصيف التربة, بهدف وضع خرائط شاملة لطبيعة التربة وخصائصها عبر كامل التراب الوطني, مما سيمكن من توجيه النشاط الفلاحي استنادا إلى معطيات علمية دقيقة.

وشكل اللقاء فرصة للاستماع إلى انشغالات المديرين الولائيين, الذين عرضوا الإشكالات والعراقيل التي تعيق سير عملية تسوية العقار, مع تقديم مقترحاتهم لإدراجها ضمن نص مشروع قانون العقار الفلاحي الجديد.

و في الختام أسدى السيد ياسين وليد جملة من التوجيهات والتعليمات الرامية إلى "الإسراع في عملية تسوية العقار الفلاحي وتفعيلها بالتنسيق مع مختلف المصالح ذات الصلة, مع العمل على إحصاء جميع الحالات العالقة التي تعذر تسويتها، قصد إيجاد حلول تنظيمية أو قانونية لها في أقرب الآجال", يضيف البيان.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة:

الجزائر و"الفاو" ترسمان خارطة طريق لتحقيق الأمن الغذائي

التقى وزير الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري، ياسين وليد، مع تشو دونغيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حيث تم بحث سبل تعميق التعاون الثنائي وتطوير برامج مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة. وحسب بيان لوزارة الفلاحة، تناول الاجتماع عدة محاور استراتيجية تهدف إلى تحديث وتطوير القطاع الفلاحي الجزائري، حيث أكد وزير الفلاحة على حرص الجزائر على تعزيز برامج نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية، لتحسين الإنتاجية الزراعية وتطوير ممارسات فلاحية حديثة ومستدامة. كما شدد الطرفان على أهمية تطوير نماذج زراعية مبتكرة ملائمة للمناطق القاحلة وشبه القاحلة، بما يمكّن الجزائر من أن تصبح مركزاً إقليمياً رائداً في مجال الزراعة الصحراوية الذكية مناخياً.

الأعمال الزراعية

Agribusiness

الجمهورية
الصفحة: 09

وهـــران

تجسيدا للعملية الوطنية التي أطلقتها وزارة التجارة الخارجية

تصدير 80 طنا من الطماطم العضوية نحو إسبانيا

م.أمينة

شهد ميناء وهران أمس الأحد ، عملية هامة تمثلت في تصدير 80 طناً من الطماطم العضوية والتي تمت غراستها بدون مواد كميائية بحقول ولاية المغيّر، وذلك نحو السوق الإسبانية "ألميريا ومدريد "، في خطوة تعكس التطور الملحوظ الذي يعرفه القطاع الفلاحي ، وقطاع الصادرات خارج المحروقات ، خاصة المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية والمطلوبة بكثرة في الأسواق الأوروبية، حسبما أكدته مصالح مديرية الفلاحة بالولاية التي أوضحت أن هذه العملية جرت في ظروف تنظيمية محكمة، وبسلاسة كبيرة، بفضل التنسيق المحكم بين مختلف الجهات المتدخلة، لاسيما مفتشية حماية النباتات لمديرية الفلاحة التي رافقت العملية.

يأتي هذا التصدير في إطار برنامج وطني مُسطّر يهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية وتعزيز حضور المنتوج الجزائري في الأسواق الخارجية، علما إلى أن عمليات تصدير الطماطم البيولوجية ستتواصل خلال الفترة المقبلة وفق مخطط مدروس يستجيب لمتطلبات الأسواق الأوروبية، خاصة من حيث الجودة والمعايير البيئية، والتنافسية التي يتميّز بها المنتوج الجزائري.

وفي هذا السياق، أوضح مدير التجارة لولاية وهران، السيد بازين عبد الحق، أن هذه العملية تندرج ضمن إطلاق أكبر برنامج وطني لتصدير المنتجات خارج قطاع المحروقات، والذي يشمل 35 عملية تصدير موزعة عبر 13 ولاية، وموجهة نحو 19 دولة عبر مختلف القارات. وأضاف أن هذه المبادرة تعكس الإرادة القوية للدولة في دعم المصدرين وتشجيع الإنتاج الوطني القابل للمنافسة دوليًا.

كما تُبرز هذه الخطوة، الديناميكية المتزايدة التي يشهدها قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، والتي أصبحت تمثل أحد أهم محاور السياسة الاقتصادية الوطنية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية. ويجري تنفيذ هذا التوجه تحت إشراف وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، البروفيسور كمال رزيق، الذي أشرف على إعطاء إشارة انطلاق هذه العمليات من ولاية تيزي وزو، رفقة والي الولاية ، في رسالة واضحة تعكس التزام السلطات العليا بمرافقة المتعاملين الاقتصاديين ودعمهم.

وتؤكد هذه المبادرات الطموحة التوجه الإستراتيجي للدولة نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على المحروقات، من خلال تثمين الموارد الفلاحية وتعزيز سلاسل الإنتاج والتصدير. كما تسهم في خلق فرص جديدة للاستثمار والتشغيل، وتدعم مكانة الجزائر كشريك موثوق في الأسواق الدولية، خاصة في مجال المنتجات الفلاحية ذات الجودة العالية.

وفي ظل هذه المؤشرات الإيجابية، يُتوقع أن يشهد قطاع التصدير الفلاحي في الجزائر مزيدًا من النمو خلال السنوات القادمة، مدفوعًا بتحسين البنية التحتية اللوجستية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز قدرات المنتجين والمصدرين، بما يفتح آفاقًا واسعة أمام الاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

وأكد رئيس مفتشية مراقبة الصحة النباتية بميناء وهران بأن العملية تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لتنويع الصادرات خارج المحروقات، وأضاف بأن شحنة الطماطم قادمة من ولاية المغيّر، و العملية متواصلة خلال الأسابيع القادمة لتصدير كميات أخرى من هذا المنتوج الفلاحي.

الجمهورية
الصفحة: 11

ميناء تنس بالشلف

استقبال شحنة محملة بـ9700 رأس غنم قادمة من رومانيا

رست مساء أمس الأول الخميس بميناء تنس بولاية الشلف، باخرة محملة بشحنة جديدة من رؤوس الأغنام القادمة من رومانيا، تقدر بأزيد من 9700 رأس، وهذا في إطار تنفيذ برنامج استيراد أضاحي العيد. وأوضح مدير المصالح الفلاحية بالشلف مهدي قوادرية، أن هذه الشحنة تعد الثانية من نوعها التي تصل إلى ميناء تنس خلال الأسبوع الجاري، وتبلغ أزيد من 9700 رأس من الأغنام، وهذا تحسبا لعيد الأضحى المبارك.

واستنادا لذات المسؤول، تم تسخير عدد معتبر من البياطرة لمراقبة الأضاحي بالميناء قبيل تفريغها، ثم توجيهها نحو مناطق الحجر المخصص لها بمنطقة الرملية ببلدية الشطية.

للإشارة، استقبل ميناء تنس الاثنين الفارط، أول شحنة من الأضاحي المستوردة، قادمة أيضا من رومانيا، وقدر عددها بأزيد من 8100 رأس، فيما يتوقع وصول شحنات أخرى خلال الأيام المقبلة.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :23

التكنولوجيا الحديثة لتطوير زراعة البصل بالنعامة

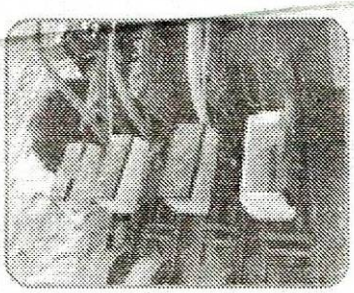

تشهد زراعة البصل بولاية النعامة تطورا لافتا بفضل اعتماد الفلاحين على التكنولوجيا الحديثة والمكننة المتطورة، ما أسهم في تحسين المردودية وجودة المنتوج. وتتميز المنطقة بتربتها الرملية الملائمة لهذا المحصول، إلى جانب توفر المساحات الزراعية الواسعة التي تسمح بالاستغلال العصري والمنظم.

وقد مكّن إدخال آلات الغرس والحصاد وأنظمة السقي بالتقطير، إضافة إلى استعمال البذور المحسنة والأسمدة المدروسة، من تقليص التكاليف ورفع الإنتاج، مع ضمان اقتصاد في استهلاك المياه. كما ساعدت التقنيات الحديثة في المتابعة الدقيقة للمحصول ومكافحة الأمراض في وقتها، مما عزز تنافسية البصل المنتج محليا في الأسواق الوطنية.

ويؤكد مهنيون أن مواصلة الاستثمار في الابتكار والتأطير التقني، كفيل بترسيخ مكانة النعامة كقطب فلاحي واعد في زراعة البصل والمحاصيل الاستراتيجية.

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 02

فتح التسجيل للمشاركة في الصالون الدولي للتغذية بميلانو

أعلنت وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات عن فتح باب التسجيل أمام المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الناشطين في مجال إنتاج وتصدير المنتجات الغذائية والفلاحية للمشاركة في الصالون الدولي للتغذية المزمع تنظيمه من 11 إلى 14 ماي القادم بمدينة ميلانو الإيطالية. ودعت الوزارة الراغبين في المشاركة إلى التسجيل، قبل تاريخ 13 أفريل الجاري، عبر الرابط الالكتروني:
https://www.mcepe.gov.dz/index.php/ar/salon-agro-italie-milan.

الصيد البحري و تربية المائيات

Fisheries and Aquaculture

مديرية الصيد البحري

استزراع 600 ألف وحدة من سمك "الدوراد"بكاب فالكون

حكيمة.ق

تم أول أمس الجمعة تنفيذ عملية استزراع أكثر من 600 ألف من صغار سمك القاجوج الملكي (الدوراد) بنجاح، على مستوى الأقفاص العائمة التابعة لمزرعة تربية المائيات الواقعة بكاب فالكون، ببلدية عين الترك من قبل مديرية الصيد البحري و تربية المائيات لولاية وهران. وتندرج هذه العملية في إطار تجسيد برنامج الاستزراع السمكي لسنة 2026، الهادف إلى دعم الإنتاج الوطني من المنتجات البحرية، وتعزيز الأمن الغذائي. وتعد هذه العملية الأولى من نوعها خلال السنة الجارية، على أن تتبعها عملية ثانية مماثلة خلال الأيام القليلة المقبلة، في سياق إستراتيجية ترمي إلى تطوير شعبة تربية المائيات وتحسين مردودها الاقتصادي. كما يعكس هذا المشروع الجهود المبذولة لتثمين الثروة السمكية ، وتوفير فرص عمل محلية، إلى جانب دعم الاستثمار في القطاع البحري. وينتظر أن تساهم هذه المبادرات في تقليص الضغط على الصيد البحري التقليدي، وضمان تموين السوق بكميات معتبرة من الأسماك ذات الجودة العالية، خاصة مع تزايد الطلب على هذا النوع من المنتجات.

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة

Forests and rural development

الجمهورية
الصفحة: 09

محافظة الغابات لولاية وهران

انطلاق التحضيرات لحملة الوقاية من الحرائق

آمال عباسي

باشرت محافظة الغابات لولاية وهران في التحضيرات الخاصة بإطلاق حملة مكافحة حرائق الغابات لسنة 2026 ، لحماية الثروة الغابية والحد من المخاطر المرتبطة بموسم الاصطياف.

حيث عقدت في هذا السياق عدة اجتماعات تنسيقية جمعت مختلف إطارات القطاع، من خبراء ورؤساء مصالح ومقاطعات ،ومكاتب وأقاليم ، تم خلالها الوقوف على واقع التحضيرات الميدانية، مع التركيز على معالجة النقائص المسجلة وتعزيز جاهزية الفرق المكلفة بالتدخل، إلى جانب دعم الإمكانات البشرية والمادية، وتهيئة المسالك الغابية لضمان سرعة وفعالية التدخل في حال نشوب حرائق. كما تم التأكيد على أهمية العمل الاستباقي القائم على اليقظة الدائمة والتنسيق المحكم بين مختلف المتدخلين، فضلا عن تكثيف الحملات التحسيسية لفائدة المواطنين، بهدف ترسيخ ثقافة الوقاية والحد من السلوكيات التي تشكل خطرا على الغطاء النباتي. فضلا عن ذلك ستقوم بتعزيز خرجاتها الميدانية نحو مختلف الفضاءات الغابية ، وستشرع بدءا من هذا الأسبوع في التطبيق الصارم للإجراءات الردعية ضد المخالفين للقرار الولائي الذي يمنع إيقاد مواقد الشواء داخل الفضاءات الغابية، وكذا توقف السيارات بها، إضافة إلى مختلف التصرفات التي قد تتسبب في اندلاع الحرائق وهذا بغية الحفاظ على الثروة الغابية وضمان موسم صيفي آمن وخال من حرائق الغابات على مستوى ولاية وهران.

الجمهورية
الصفحة: 10

إطلاق حملة مكافحة حرائق الغابات لموسم 2026

تجنيد 16 فرقة وفتح 120 كلم من المسالك

في إطار الاستعدادات السنوية لحماية الثروة الغابية، جندت محافظة الغابات لولاية غليزان إمكانات بشرية ومادية معتبرة تحسبا لانطلاق حملة مكافحة حرائق الغابات لموسم 2026، المرتقب بدايتها في الفاتح من شهر ماي المقبل، على أن تستمر إلى غاية نهاية شهر أكتوبر. وتشمل هذه الحملة تسخير 16 فرقة غابية، منها 8 فرق متنقلة و8 أخرى مخصصة للتدخل السريع، بهدف ضمان تغطية فعالة للمناطق الغابية، خاصة تلك المعروفة بارتفاع خطر اندلاع الحرائق بها. وتندرج هذه الإجراءات ضمن مخطط متكامل للوقاية والمكافحة، يعتمد على التدخل السريع والتنسيق الميداني بين مختلف الجهات المعنية. كما تم تدعيم الجهاز العملياتي بوسائل لوجستية هامة، تشمل شاحنات إطفاء وسيارات تدخل، إلى جانب 8 شاحنات مصهرجة تفوق سعتها 10 آلاف لتر، ما يعزز قدرات الإخماد في المناطق الوعرة وصعبة الوصول. وفي نفس السياق، تم تخصيص نحو 100 عامل موسمي موزعين على عشرات الورشات، بمشاركة أعوان من مؤسسات الأشغال الغابية والبلديات، إلى جانب مصالح الحماية المدنية ومديرية الأشغال العمومية. وفي جانب الوقاية، تم فتح وشق ما يقارب 120 كيلومترا من المسالك الغابية عبر عدة مناطق، من بينها الرمكة وعمي موسى وعين طارق، وكذا بجبال الونشريس، لتسهيل تنقل فرق التدخل وتسريع عمليات الإخماد. كما شملت الأشغال إنجاز أشرطة وقائية وتنفيذ عمليات حراجية على مساحة تفوق 200 هكتار. أما فيما يخص المراقبة والاتصال، فقد تم تسخير نحو 40 برج مراقبة، إلى جانب 5 مراكز متقدمة، و36 نقطة مياه، فضلا عن 26 محطة للاتصالات اللاسلكية، نصفها متنقل، لضمان تغطية فعالة وسرعة التنسيق بين الفرق المتدخلة. وتتوفر ولاية غليزان على غطاء غابي هام يفوق 68 ألف هكتار، تشكل أشجار الصنوبر الحلبي نسبة 55 بالمائة منه، فيما تتوزع باقي المساحات بين أشجار الزبوج والعرعار، ما يستدعي تعزيز إجراءات الحماية بالنظر إلى قابليتها للاشتعال خلال فصل الصيف. ويتم تنفيذ هذا المخطط بالتنسيق بين عدة قطاعات، على غرار الري، الأشغال العمومية، الحماية المدنية، والبلديات، في إطار مقاربة تشاركية تهدف إلى الحد من مخاطر الحرائق.

ليندة بلجيلالي

الأخبـــــار الجهويـــــة

Regional news

المستفيدون من دعم الدولة

تلمسان: الفلاحون مطالبون بتسليم إنتاجهم لديوان الحبوب

وجّه والي ولاية تلمسان، يوسف بشلاوي، تعليمات مشددة مفادها ضرورة مرافقة الفلاحين عبر مختلف برامج الدعم الفلاحي، من خلال اقتناء الأسمدة بأنواعها الصلبة والسائلة وتوفير عتاد الري، خاصة، كما ذكر في اجتماع المجلس التنفيذي، بعد أن قامت الجزائر بخطوة إستراتيجية وإيجابية تمثلت في توسيع التعامل مع مختلف البنوك الوطنية، وذلك بغرض مرافقة المستثمرين الفلاحيين في مشاريعهم.

مقابل ذلك، أمر الوالي كل فلاح يمارس زراعة الحبوب ويستفيد من دعم الدولة، سواء كان هذا الدعم في بداية عملية الإنتاج أو في نهايتها، ومهما كان شكلها أو طبيعتها، إجباريا، تسليم إنتاجه من القمح والشعير إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب.

وتم خلال الاجتماع عرض الحصيلة النهائية لحملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2024/2025، والتي قدرت بمجموع 515 125 هكتارا من المساحة المستهدفة، 46 376 68 هكتارا من المساحة المزروعة، أي بنسبة 54٪.

أما فيما يخص حملة الحصاد والدرس، فقد قدرت المساحة المحصودة بمجموع 17023.05 هكتار، و95٪ بنسبة تجميع المحصول الزراعي. كما تم التطرق إلى ضبط تحضيرات حملة الحرث والبذر لهذا الموسم الفلاحي 2025/2026، حيث تم تحديد وضبط الأهداف والتوقعات، التي قدرت المساحة الإجمالية المتوقعة بـ330 63 هكتارا.

الجمهورية
الصفحة: 09

تماشيا مع تحديث المكننة الزراعية

دورة تكوينية لسائقي الحاصدات

م. أمينة

تشهد ولاية وهران حركية لافتة في القطاع الفلاحي، تجسدت في إطلاق دورة تكوينية متخصصة لفائدة سائقي الحاصدات، في خطوة تعكس التوجه الإستراتيجي للدولة نحو تحديث المكننة الزراعية وتعزيز كفاءة الموارد البشرية. وتندرج هذه المبادرة ضمن جهود وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الرامية إلى الرفع من أداء القطاع وتحقيق إنتاجية أعلى، لا سيما في شعبة الحبوب التي تُعد ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وتأتي هذه الدورة تحسبًا لانطلاق حملة الحصاد والدرس لموسم 2025-2026، المرتقب منتصف شهر ماي بولاية وهران، حيث تسعى السلطات إلى ضمان جاهزية العتاد الفلاحي ،وتأهيل اليد العاملة لتسيير هذه المرحلة بكفاءة عالية. وقد تم اتخاذ هذا التوجه خلال اجتماع تنسيقي جمع وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد، ووزيرة التكوين والتعليم المهنيين، نسيمة أرحاب، حيث تم التأكيد على أهمية إطلاق برامج تكوينية متخصصة تواكب متطلبات المرحلة.

ويأتي هذا المسعى عقب تقييم شامل لوضعية المكننة الزراعية في الجزائر، والذي أبرز الحاجة إلى رفع كفاءة المستخدمين ،وتحسين استغلال المعدات الفلاحية، بما يحد من الأعطال ويرفع من مردودية العمل الميداني. ومن جهة أخرى، تعززت آمال الفاعلين في القطاع بمؤشرات مناخية إيجابية، حيث سجلت ولاية وهران تساقطات مطرية معتبرة بلغت 236 ملم، وهي كمية كفيلة بدعم نمو المحاصيل، خاصة الحبوب. وتنعكس هذه الظروف الملائمة بشكل مباشر على جودة الإنتاج ووفرة المحصول، ما ينبئ بموسم فلاحي واعد مقارنة بالسنوات الماضية. وبذلك، تتكامل جهود التكوين مع المعطيات المناخية الإيجابية لتشكل دعامة قوية لإنجاح موسم الحصاد، إذ يُنتظر أن تساهم الكفاءات المؤهلة في الاستغلال الأمثل للعتاد الفلاحي، وتقليل الأعطال، وتسريع وتيرة العمل في الحقول. دون أن ننسى أن ولاية وهران ستكون على موعد مع موسم فلاحي متميز، مدعوم بتخطيط محكم، وتكوين متخصص، وظروف طبيعية مواتية، مما يعزز فرص تحقيق إنتاج وفير من الحبوب، ويساهم بفعالية في تعزيز الأمن الغذائي الوطني واستدامة القطاع الفلاحي.

زراعة الحبوب على مساحة تفوق 24 ألف هكتار

منتصف ماي المقبل موعد انطلاق حملة الحصاد

م.أمينة

كشفت مصالح مديرية الفلاحة عن تسجيل مؤشرات إيجابية خلال الموسم الفلاحي الجاري، تبعث على التفاؤل بإمكانية تحقيق إنتاج وفير من الحبوب مقارنة بالموسم الماضي، وذلك بفضل التحسن الملحوظ في نسبة التساقط المطري.

وفي هذا السياق، أوضحت ذات المصالح أن كمية الأمطار المسجلة بلغت 236 ملم، مقابل 169 ملم فقط خلال السنة الفارطة، وهو فارق هام انعكس بشكل مباشر على تحسن ظروف الزراعة ونمو المحاصيل في مختلف المناطق الفلاحية.

وقد ساهم هذا التحسن المناخي في توفير بيئة ملائمة لنمو الحبوب بمختلف أنواعها، مما يعزز الآمال في تحقيق مردود مرتفع من حيث الكمية والنوعية. ولم يقتصر هذا التحسن على شعبة الحبوب فحسب، بل امتد ليشمل إنتاج الخضروات والأشجار المثمرة، التي يُرتقب أن تسجل بدورها نتائج إيجابية بفضل وفرة الموارد المائية وتحسن العناية التقنية بالمحاصيل. وأكدت المصالح الفلاحية أن

هذه المؤشرات تعكس بداية موسم فلاحي واعد، من شأنه أن يدعم الأمن الغذائي المحلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد الفلاحي، خاصة في حال استمرار الظروف المناخية الملائمة خلال ما تبقى من الموسم. ومن المرتقب أن تنطلق عملية الحصاد منتصف شهر ماي، لتشمل مساحة معتبرة تُقدّر بـ24.318 هكتارا، وهو ما يبرز الأهمية الكبيرة التي يكتسيها هذا الموسم بالنسبة للقطاع الفلاحي على مستوى الولاية. وفي إطار ضمان نجاح هذا الموسم، سطرت المصالح المختصة مخططا عمليا يرتكز على المتابعة الميدانية لحقول الحبوب، حيث تم استحداث خلية يقظة لمراقبة الحالة الصحية للمحاصيل، إلى جانب تقديم التوجيهات والإرشادات التقنية للفلاحين. كما تم تشكيل لجنة تقنية متخصصة لمتابعة مختلف مراحل المسار التقني للإنتاج، بهدف تحسين المردودية وضمان جودة أفضل.

ويعكس هذا التنظيم المحكم والجهود المبذولة مدى حرص الجهات المعنية على مرافقة الفلاحين وتعزيز الإنتاج الفلاحي، بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وترسيخ أسس تنمية فلاحية مستدامة.

لم يُخفِ الفلاحون ارتياحهم الكبير لهذه المؤشرات الإيجابية، إذ استقبلوها بقدر كبير من التفاؤل، آملين أن يكون هذا الموسم بداية حقيقية لتعويض سنوات من التذبذب والصعوبات. وقد أعاد هذا التحسن الأمل إلى نفوسهم، ومنحهم دافعا قويا لمواصلة العمل من أجل تحقيق إنتاج وفير ومحصول يليق بتطلعاتهم.

من جهتهم، عبّر المواطنون أيضا عن سعادتهم الغامرة بالمشاهد الربيعية الخلابة التي غمرت الحقول، حيث اكتست الأرض بحلة خضراء زاهية، وتحولت المساحات الزراعية إلى لوحات طبيعية تأسر الأبصار وتبعث في النفوس شعورا عميقا بالراحة والسكينة، لتجسد جمال الطبيعة وروعتها في أبهى صورها.

المساء EL MASSA
يـومية إخـبارية وطنية
الصفحة: 09

بلدية سيدي عمار

يوم إرشادي لحماية محاصيل الحبوب

تناول اللقاء الإرشادي المنظم من طرف المصالح الفلاحية لولاية عنابة، بحر الأسبوع الماضي، سبل مكافحة الأمراض الفطرية والحشرات التي تهدد محاصيل الحبوب بالمنطقة، حيث أشرفت مديرة المصالح الفلاحية على افتتاح هذا النشاط بمستثمرة "مداح فوغالي" بمنطقة القنطرة ببلدية سيدي عمار.
وركز اللقاء، بشكل أساسي، على توعية الفلاحين ومنتجي القمح والشعير بضرورة المراقبة الدائمة لحقولهم.
وشدد المختصون في مجال الفلاحة على أهمية الكشف المبكر عن الآفات الزراعية، واستعمال الطرق الصحيحة في المعالجة؛ لضمان حماية المحصول، وتحقيق إنتاج قوي ووفير لهذا الموسم.
وفي سياق متصل، شارك في هذا اليوم التحسيسي عدد كبير من الشركاء، من بينهم الغرفة الفلاحية، وخبراء وقاية النباتات من ولاية الطارف، ومعهد الزراعات الواسعة بقالمة. كما حضر ممثلون عن تعاونية الحبوب، وصندوق التأمين الفلاحي، بالإضافة إلى أساتذة وطلبة من جامعة باجي مختار، ومهندسين زراعيين.
واختتمت هذه التظاهرة بتقديم توصيات للفلاحين الذين حضروا فعاليات هذا اللقاء، حيث تمت الإجابة عن انشغالاتهم، والمشاكل المطروحة؛ لضمان نجاح موسم الحصاد.

سميرة عوام

النصر ANNASR
يوميـــة كـــل القـــزاء

أم البواقي

لجنة برلمانية لمعاينة حقول الشعير وتربية المواشي

أنهت، أمس، لجنة برلمانية عملها بمعاينة حقول إنتاج الشعير ومستثمرات تربية المواشي عبر عديد البلديات بأم البواقي، في إطار عمل ميداني استعلامي، وبين مدير المصالح الفلاحية بالولاية شنة شعبان، أن اللجنة زارت عدة مستثمرات فردية ومزارع نموذجية، في انتظار ما سينتهي إليه تقريرها.

وأشارت خلية الإعلام بولاية أم البواقي، أن الوفد البرلماني عن المجلس الشعبي الوطني برئاسة جدو رابح، قدم للولاية في إطار بعثة استعلامية مؤقتة لمعاينة حقول ومحيطات إنتاج الشعير باعتباره مادة علفية استراتجية والوقوف على واقع الإنتاج ومردوديته، وآليات دعمه ومدى مساهمته في استقرار شعبة تربية المواشي، وتم استقبال اللجنة من طرف والي أم البواقي بحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي، والنائب بالمجلس الشعبي الوطني محمد السعيد معنصر ومدير المصالح الفلاحية.

وأوضح مدير المصالح الفلاحية شنة شعبان بأن اللجنة البرلمانية زارت 9 بلديات على غرار قصر الصبيحي وعين بوشي وبريش وفكيرينة وعين فكرون وسيقوس وعين كرشة وعين مليلة وسوق نعمان، وأشار المتحدث بأن اللجنة عاينت حقول الشعير بالمستثمرات الفردية والمزارع النموذجية، من حيث المردود والمساحات وحالة النباتات، واطلعت كذلك على نمط تربية المواشي، ووقفت على أسباب تراجع تعداد قطعان الماشية، واستمعت للمربين.

وأضاف مدير المصالح الفلاحية أن اللجنة حلت بعد أيام من انتهاء حملة الحرث والبذر، وهي الحملة التي حققت أهدافها المرجوة منها، في ظل إقبال الفلاحين على حرث وبذر مساحات شاسعة، وهي التي قاربت المساحة المتوقعة بنسبة فاقت 98 بالمائة، مضيفا بأن الأهداف المرجوة تتمثل أساسا في تجاوز ما تم تحقيقه من نتائج خلال الموسم الفلاحي الماضي، أين حققت الولاية المرتبة الرابعة وطنيا في إنتاج الحبوب والمرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الشعير.

وكشف المتحدث بأن حملة الحرث والبذر انتهت في ظروف حسنة، أين انطلق التحضير لها منتصف شهر أوت من السنة الماضية، من خلال تحضير البذور اللازمة لإنجاحها بتوضيب ومعالجة الكميات الكافية، إلى جانب توفير الأسمدة كذلك، فعلى مستوى تعاونيتي الحبوب والبقول الجافة تم توفير 183198 قنطارا كبذور لهذه الحملة، منها 71472 قنطار بذور شعير و68287 قنطار بذور للقمح الصلب و40941 قنطار بذور للقمح اللين، وسجلت تعاونيتي الحبوب بيع 152758 قنطارا وتبقى كمية أخرى تقدر بـ30 ألف قنطار من البذور متوفرة على مستوى مخازن التعاونيتين، وتم بالموازاة مع ذلك توفير 22574 قنطارا من أسمدة العمق بيعت منها كمية تقدر بـ17040 قنطارا أما أسمدة التغطية فتم توفير 35138 قنطارا وبيعت من هاته الكمية 30644 قنطارا، وأضاف المتحدث أنه ونظرا للظروف المناخية الملائمة فكمية الأسمدة المباعة ستتجاوز هذه الأرقام في ظل الاقبال الكبير للمواطنين عليها، وكانت العملية قد تعطلت نسبيا خلال شهر فيفري بسبب أزمة الناقلين.

وأشار المتحدث إلى أنه تم كذلك تسخير 3 آلاف جرار و500 باذرة لإنجاح حملة الحرث والبذر، وبخصوص العجز المسجل في عدد الباذرات بين المتحدث أن هذا العجز سيتم استدراكه في إطار برنامج تدعيم المكننة المسطر من طرف رئيس الجمهورية، من خلال إنشاء تعاونيات خاصة بالمكننة الفلاحية، أين سيتم دعم الفلاحين عن طريق آلية الدعم الفلاحي بالعتاد اللازم لهذه العملية.

وعرج المتحدث عن المساحة المتوقع استهدافها عشية انطلاق حملة الحرث والبذر، والتي تمثلت في 194 ألف هكتار منها 105370 هكتارا مبرمجة للشعير و55380 هكتارا مبرمجة للقمح الصلب و28225 هكتارا مبرمجة للقمح اللين، ومع انتهاء الحملة تم بلوغ مساحة 191275 هكتارا من الأراضي الزراعية التي تم حرثها وبذرها، منها 100350 هكتارا خصصت للشعير بنسبة إجمالية بلغت 98.60 بالمائة مقارنة بالتوقعات، وأشار المتحدث بأن التساقطات المطرية كافية وكانت في وقتها المناسب، مضيفا بأنه ونظرا للأجواء الماطرة والتي يترتب عنها ارتفاع درجة الرطوبة في الجو، ومن شأن ذلك أن يتسبب في ظهور الأمراض الفطرية، تم تشكيل خلية يقظة على مستوى المديرية وكل فروعها الـ12، للسهر على رصد كل الأمراض الممكن ظهورها على مستوى الحقول وهذا لتوجيه وتحسيس الفلاحين بضرورة الانطلاق في المعالجة الفورية لحماية محاصيلهم.

وأكد المتحدث بأن الأهداف المرجوة لهذا العام هو تجاوز ما تم تحقيق الموسم الفلاحي الماضي، تبعا للظروف المناخية التي ميزت بداية الموسم الفلاحي الجاري، أين يتوقع مردود جيد مقارنة بالموسم الماضي الذي حققت فيه الولاية المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الشعير بإنتاج مليون قنطار وجمع 670 ألف قنطار على مستوى تعاونيتي الحبوب، إضافة لتحقيق المرتبة الرابعة وطنيا في إنتاج الحبوب بإنتاج 2 مليون قنطار من الحبوب وتجميع مليون و400 ألف قنطار على مستوى تعاونيتي الحبوب.

أحمد ذيب

الجمهورية
الصفحة: 10

..ومتابعة ملفات تسوية العقار الفلاحي في اجتماع تنسيقي

احتضنت ولاية سعيدة، اجتماع عمل ترأسه والي الولاية أمومن مرموري، بحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي محمد رفاس، خُصص لمتابعة ملفات تتعلق بتسوية وضعية الأراضي الفلاحية وتطهير العقار الفلاحي عبر مختلف بلديات الولاية.

فاللقاء خُصص أساسا لدراسة الملفات المودعة في إطار عملية مطابقة الأراضي الفلاحية، وفق أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 فيفري 2025، المعدل للقرار الصادر في 29 نوفمبر 2022، الذي يحدد الإجراءات التنظيمية والآجال الخاصة بتسوية وضعية الأراضي المستصلحة التابعة لأملاك الدولة ،التي لم تستوف سابقا إجراءات التعيين أو التحديد أو المنح القانوني. كما استمع الحضور إلى عرض حول مدى تقدم عملية تطهير العقار الفلاحي، وذلك في إطار تطبيق المنشور الفلاحي المشترك رقم 02 المؤرخ في 01 جوان 2025، حيث تم التطرق إلى مختلف الملفات التي تمت معالجتها وتلك التي ما تزال قيد الدراسة، إضافة إلى العراقيل المطروحة وسبل تسريع وتيرة تسويتها. وقد تولت مديرة ديوان الأراضي الفلاحية ومدير المصالح الفلاحية تقديم عرض تقني مفصل حول سير هذه العملية، مع تقديم معطيات محينة حول عدد الملفات المدروسة والإجراءات المتخذة في هذا المجال.

ويأتي هذا الاجتماع في سياق مساعي السلطات العمومية إلى تنظيم واسترجاع العقار الفلاحي وإدماجه ضمن مسار قانوني واضح، بما يسمح بتثمين الأراضي الفلاحية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، بما يخدم التنمية المحلية في ولاية سعيدة.

ش. سماعيل

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 09

استلام 14500 رأس غنم وتخصيص 13 نقطة بيع

مستغانم.. آليات لضمان وفرة الأضاحي واستقرار أسعارها

كشف مدير المصالح الفلاحية بولاية مستغانم، بن ناصر رشيد، عن استقبال باخرة محملة ب 14500 رأس غنم قادمة من رومانيا، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لاستيراد أضاحي العيد.

مستغانم: غانية زيوي

أوضح بن ناصر رشيد، أن عملية التفريغ جرت في ظروف تنظيمية محكمة، بتجنيد كافة الوسائل البشرية واللوجستية، بما في ذلك النقل، والمراقبة البيطرية، والتأمين، بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية، وتحت إشراف مباشر من والي الولاية.

وأكد المسؤول ذاته، أن العملية تمت وفق معايير دقيقة تراعي شروط السلامة والصحة الحيوانية، حيث رافقت العملية فرق بيطرية مختصة تولت المراقبة الميدانية للحالة الصحية للماشية، والتأكد من مطابقتها للمعايير المعمول بها، دون تسجيل أي اختلالات إلى حدّ الساعة.

وفي إطار الإجراءات الوقائية، تم تخصيص موقعين للحجر الصحي على مستوى دائرتي خير الدين وحاسي ماماش، مع توزيع الشحنة على موقعين رئيسيين بعين بودينار وبلدية استيديا، لضمان التكفّل الأمثل بالماشية ومتابعتها بيطريا بشكل مستمر.

وفي ذات السياق، كشف ذات المسؤول، عن تسخير 25 طبيبا بيطريا، حيث باشرت فرق مختصة عملية في خطوة استباقية لضمان سلامة القطيع قبل توجيهه نحو نقاط التوزيع، كما تمّ تخصيص 13 نقطة بيع عبر مختلف دوائر الولاية، بمعدل نقطة لكل دائرة، بهدف تقريبا الأضاحي من المواطنين وضمان توزيع متوازن ومنظم.

ومن المرتقب، حسب ذات المصدر، استقبال باخرة ثانية يوم 12 أفريل الجاري قادمة من رومانيا، وفق ما أفاد به المدير العام لشركة "ألفيار" ((ALVIAR، في إطار مواصلة دعم السوق بكميات إضافية.

وتعكس هذه الإجراءات مقاربة استباقية تهدف إلى تعزيز العرض الوطني، وضمان استقرار الأسعار، وتوفير أضاحي تستجيب لمعايير الجودة، بما يلبي احتياجات المواطنين في أفضل الظروف.

إسهامـــــات

Contributions

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 05

صنّفها صندوق النّقد الدولي ضمن أكبر الاقتصادات العربية.. فارس هباش لـ «الشعب»:

مؤشرات الاقتصاد الوطني دخلت «منطقة الأمان»

- الجزائر تعزّز مكانتها الاقتصادية بمعيار تعادل القوّة الشرائية.. نموّ مستدام
- تثمين منتجات ذات قيمة مضافة.. رؤية استشرافية
- تحفيز الإنتاج ودعم القطاعات غير النّفطية.. تماسك اقتصادي لصد الأزمات
- إعادة تفعيل التّعاونيات واعتماد التكنولوجيا.. الفلاحة تتصدّر المشهد الاقتصادي

سجّل تقرير صندوق النقد الدولي الأخير، وقبله تقارير عديدة، تحسّن المؤشّرات المالية للجزائر، وتعادل القوة الشرائية الذي كان معيار تصنيف الجزائر ضمن الاقتصاديات العربية الكبرى، في ترجمة للمؤشّرات الكلية للاقتصاد الوطني التي دخلت منطقة الأمان، بفضل ارتفاع عائدات الطاقة وبعث قطاعات غير نفطية، وسّعت من رقعة النّشاط الاقتصادي، وهو ما أتاح هامشا أكبر لتطبيق سياسات اجتماعية داعمة، مثل دعم القدرة الشرائية، الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، وتمويل برامج السكن والصحة والتّعليم، معزّزا بذلك التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

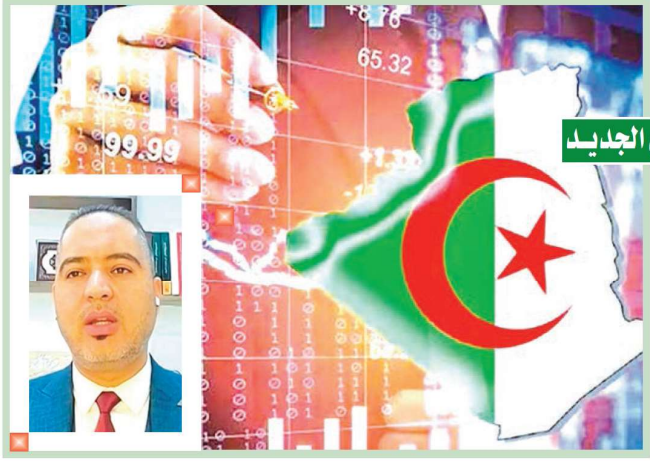

تخصّصات جامعية جديدة وتكوين مهني مرتبط بالتّوجّه الاقتصادي الجديد

فايزة بلعربي

أوضح الخبير في الاقتصاديات الحكومية، البروفيسور فارس هباش، في اتصال مع «الشعب»، أنّ الاقتصاد الجزائري يشهد خلال السّنوات الأخيرة تحوّلات لافتة، تعكس إرادة سياسية واضحة لإعادة توجيه النمو نحو أسس أكثر تنوّعا واستدامة، وهو ما تؤكّده المؤشّرات الدولية الحديثة، على رأسها تقرير صندوق النقد الدولي الذي صنّف الجزائر ضمن أكبر الاقتصادات العربية وفق معيار تعادل القوة الشرائية، مشيرا إلى أنّ هذا التقدم هو ثمرة مسار إصلاحي تدريجي وشامل انطلق منذ تولي عبد المجيد تبون رئاسة الجمهورية، حيث تمّ تبني مقاربة اقتصادية جديدة تقوم على تحفيز الإنتاج الوطني، دعم القطاعات غير النفطية، وتحقيق قدر أكبر من السيادة الاقتصادية.

الإنتاج الفلاحي والتّحويل الصّناعي

في السّياق، يبرز القطاع الفلاحي كأحد أهم روافد التّحوّل العميق للاقتصاد الوطني، بعدما انتقل من قطاع تقليدي محدود الإنتاجية، إلى ركيزة استراتيجية في معادلة الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، فقد أولت الدولة اهتماما خاصا بإصلاح المنظومة الفلاحية – يقول هباش – من خلال إطلاق برامج تهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة، خاصة في الجنوب، وتشجيع الاستثمار في الزراعات الاستراتيجية مثل الحبوب، الأعلاف، والزراعات الصناعية، كما تمّ تسهيل الوصول إلى العقار الفلاحي عبر صيغ جديدة للامتياز، ما سمح بدخول مستثمرين جدد ورفع وتيرة الإنتاج.

ولم تقتصر الإصلاحات – يقول محدّثنا – على الجانب الكمي، فقد شملت تحديث وسائل الإنتاج عبر إدخال التقنيات الحديثة في الري، كالري المحوري والري بالتقطير، وهو ما ساهم في تحسين مردودية الهكتار وترشيد استهلاك الموارد المائية.

ومن بين أبرز مظاهر الإصلاحات التي شملت القطاع الفلاحي – أضاف هباش – تعزيز سلاسل القيمة الفلاحية من خلال ربط الإنتاج بالتحويل الصناعي، ما خلق ديناميكية جديدة بين الفلاحة والصناعة الغذائية. فقد تمّ تشجيع إنشاء وحدات تحويل محلية، الأمر الذي ساعد على تقليص التبعية للاستيراد، وخلق قيمة مضافة داخل الاقتصاد الوطني، كما عملت السلطات على دعم الفلاحين عبر آليات تمويل ميسّرة، وإعادة تفعيل دور التعاونيات، وتوفير المدخلات الزراعية بأسعار مدعمة، ما ساهم في تحسين مناخ العمل داخل القطاع.

رؤية واضحة.. لا إجراءات ظرفية

في الإطار، سجّل هباش أنّه تمّ توجيه جزء معتبر من الاستثمارات العمومية نحو البنية التحتية الداعمة للفلاحة، مثل الطرق الفلاحية، التخزين، وسلاسل التبريد، وهو ما قلّل من خسائر ما بعد الحصاد، وساهم في استقرار الأسعار في السوق الوطنية، مؤكّدا أنّ التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي أصبح أكثر وضوحا، خاصة في ظل التقلبات العالمية، حيث تسعى الجزائر إلى تقليص فاتورة الاستيراد وتعزيز إنتاجها المحلي في المواد الأساسية، وعليه، فإنّ الإصلاحات في المجال الزّراعي تمثّل جزءا من رؤية اقتصادية شاملة تهدف إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على المحروقات، وهو ما يبدأ ينعكس تدريجيا في المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي سجّلتها بلادنا.

المناجم.. نظرة استشرافية

وفي سياق التّحوّلات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، برز القطاع المنجمي كأحد الأعمدة الجديدة التي تعوّل عليها الدولة لتعزيز تنويع الاقتصاد، وتقليص التبعية للمحروقات، وذلك في إطار الرؤية الإصلاحية للسيد رئيس الجمهورية، حيث شهد هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة – وفق هباش – ديناميكية غير مسبوقة، نتيجة حزمة من الإصلاحات القانونية والمؤسّساتية التي جعلت هدفها الأول بعث النشاط المنجمي، وجعله أكثر جاذبية للاستثمار الوطني والأجنبي.

وتطرّق هباش إلى أبرز هذه الإصلاحات، مركّزا بالدرجة الأولى على مراجعة الإطار القانوني المنظم للاستثمار في المناجم، بما يضمن مرونة أكبر في الإجراءات وشفافية في منح التراخيص، ما ساهم في استقطاب اهتمام متزايد من الشركات الدولية والمحلية، كما تمّ إطلاق مشاريع استراتيجية كبرى في استخراج وتحويل الموارد المعدنية، مثل الحديد والفوسفات والزنك، وهي مشاريع لا تقتصر أهميتها على التصدير فقط، بل تمتد لتغذية الصناعات التحويلية المحلية، وخلق نسيج صناعي متكامل.

تثمين المواد الخام محليًا.. نقطة تحوّل

بالمناسبة، فتح هباش قوسا ليثمّن – من موقع الخبير الاقتصادي – حرص الدولة على الانتقال من منطق تصدير المواد الخام إلى تثمينها محليا، من خلال تطوير صناعات تحويلية مرتبطة بالقطاع المنجمي، وهو ما يخلق قيمة مضافة أعلى ويوفّر مناصب شغل نوعية، ففي مجال الفوسفات – على سبيل المثل – قال هباش إنّ العمل يتم على مشاريع متكاملة تشمل الاستخراج، النقل، والتحويل إلى أسمدة، ما يعزّز الأمن الغذائي ويدعم القطاع الفلاحي في الوقت نفسه، كما أنّ استغلال خام الحديد يساهم في تقوية صناعة الحديد والصلب، وهو ما ينعكس إيجابا على قطاع البناء والأشغال العمومية، إلى جانب ذلك – تابع هباش – تمّ توجيه استثمارات معتبرة نحو البنية التحتية الداعمة للنشاط المنجمي، مثل خطوط السكك الحديدية والموانئ، لضمان نقل الموارد بكفاءة وتقليل تكاليف الإنتاج، كما أولت الدولة أهمية لتكوين الموارد البشرية في هذا المجال، عبر تطوير التخصصات الجامعية والتكوين المهني المرتبط بالصناعات الاستخراجية. هذه الإصلاحات مجتمعة أسهمت في إعادة بعث الثقة في القطاع المنجمي، وجعلته أحد المحركات الواعدة للنمو الاقتصادي، خاصة في ظل الطلب العالمي المتزايد على المعادن. وهو ما ينسجم مع توجّهات الجزائر نحو بناء اقتصاد متنوّع ومستدام، ويعزز من مكانتها ضمن الاقتصادات الصاعدة، كما أشار إليه تقرير صندوق النقد الدولي.

المعرفة.. ركيزة اقتصادية

وفي موازاة تطوير القطاعات التقليدية، أكّد هباش أنّ الجزائر أولت، خلال السّنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بما يعرف باقتصاد المعرفة، باعتباره أحد أهم محرّكات النمو في الاقتصاد العالمي الحديث، وهو التوجه الذي تعزز بشكل واضح في ظل هذه الإصلاحات، فقد انتقلت الدولة من مرحلة الاعتراف النظري بأهمية هذا القطاع إلى تبنّي سياسات عملية، تهدف إلى بناء منظومة وطنية متكاملة للمؤسسات الناشئة والابتكار. ولخص هباش أبرز ملامح هذا التحول، في استحداث بيئة قانونية وتنظيمية محفّزة، تمثّلت في إطلاق صفة «مؤسسة ناشئة» و«مشروع مبتكر»، ما منح رؤاد الأعمال إطارا رسميا للاستفادة من الامتيازات الجبائية والتمويلية. كما تمّ إنشاء هياكل مرافقة مثل حاضنات الأعمال ومسرعات المشاريع داخل الجامعات وخارجها، بهدف تحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للتجسيد الاقتصادي، وهو ما ساهم في بروز جيل جديد من الشباب المقاول.

فرص أوفر للشّباب

وفي السّياق، أكّد هباش أنّ وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسّسات الناشئة لعبت دورا محوريا في تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين، من جامعات ومراكز بحث ومستثمرين، لخلق منظومة ديناميكية قائمة على الابتكار، كما تمّ إطلاق آليات تمويل جديدة، سواء عبر صناديق الاستثمار أو عبر تسهيلات بنكية موجهة خصيصا للمؤسسات الناشئة، وهو ما خفّف من أحد أكبر العوائق التي كانت تواجه الشباب في السابق.

ولفت هباش إلى أنّ الإصلاحات لم تقتصر على الجانب التنظيمي، فقد شملت تعزيز البنية التحتية الرقمية، من خلال تحسين خدمات الإنترنت، ودعم الرقمنة في مختلف القطاعات، ما فتح المجال أمام تطوير خدمات رقمية محلية في مجالات التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية، التعليم عن بعد، والصحة الرقمية. وهو التوجه الذي ساهم في خلق فرص عمل جديدة ذات قيمة مضافة عالية، خاصة لفئة الشباب الجامعي، يقول هباش.

ويرى هباش أنّ تشجيع ثقافة الابتكار والمبادرة الفردية أصبحا جزءا من السياسات العمومية، من خلال إدماج ريادة الأعمال في المناهج التعليمية، وتنظيم مسابقات وطنية ودولية لدعم المشاريع المبتكرة. وقد ساهم ذلك في تغيير الذهنيات تدريجيا، حيث لم يعد التوظيف التقليدي الخيار الوحيد، بل أصبح إنشاء مشروع خاص مسارا مهنيا واعدا. ويفضل هذه الإصلاحات، بدأ قطاع اقتصاد المعرفة في أخذ مكانته ضمن هيكل الاقتصاد الوطني كرافد حقيقي للنمو والتنويع الاقتصادي، وهو ما يعزّز من قدرة الجزائر على الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي، ويدعم المؤشرات الإيجابية التي أوردها تقرير صندوق النقد الدولي، خاصة فيما يتعلق بتوسع النمو خارج قطاع المحروقات.

تدارك النّقائص

وفي إطار مساعي تنويع الاقتصاد الوطني، تطرّق الخبير الاقتصادي إلى القطاع الصناعي كمحور أساسي في الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث تمّ العمل على إعادة بعث القاعدة الصناعية الوطنية بعد سنوات من التراجع، من خلال تبني مقاربة جديدة تقوم على تشجيع الإنتاج المحلي، تقليص الواردات، وخلق قيمة مضافة داخل الاقتصاد، وقد تجسّدت هذه الإصلاحات – يقول هباش – في مراجعة شاملة لمنظومة الاستثمار الصناعي، عبر تبسيط الإجراءات الإدارية، تقليص البيروقراطية، وتوفير مناخ أكثر شفافية وجاذبية للمستثمرين. كما تمّ استحداث هيئات جديدة لمرافقة المشاريع الصناعية، مع رقمنة عدد كبير من المسارات الإدارية، ما ساهم في تسريع وتيرة إطلاق المشاريع وتقليل آجال الإنجاز.

ومن أبرز توجّهات السياسة الصناعية الجديدة، سلّط هباش الضوء على الصناعات التحويلية التي تعتمد على الموارد المحلية، سواء في المجال الفلاحي أو المنجمي، وهو ما يسمح بخلق تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية. فقد شهدت صناعات مثل الأغذية، مواد البناء، والبتروكيمياء تطورا ملحوظا، مدعوما بتوجيه الاستثمارات نحو تثمين الإنتاج الوطني بدل تصديره في شكله الخام، كما أولت الدولة أهمية خاصة لإعادة تشغيل الوحدات الصناعية المتوقفة، من خلال تسوية وضعياتها القانونية والمالية، وإعادة إدماجها في الدورة الاقتصادية، وهو ما ساهم في استرجاع آلاف مناصب الشغل وتعزيز الإنتاج الوطني. إلى جانب ذلك، تمّ تشجيع الشراكات مع متعاملين أجانب وفق صيغ جديدة تضمن نقل التكنولوجيا والخبرة، بدل الاكتفاء بالاستيراد.

استعادة الثّقة..

وفي سياق دعم الإنتاج المحلي، أشار هباش إلى اعتماد سياسات تهدف إلى حماية المنتوج الوطني بشكل مدروس، من خلال تنظيم الواردات وتوجيهها نحو ما يخدم حاجيات السوق دون الإضرار بالصناعة المحلية، كما تمّ العمل على تطوير مناطق صناعية جديدة وتحسين تهيئتها، بما يوفّر بيئة ملائمة لاحتضان المشاريع الكبرى والمتوسّطة. هذه الإصلاحات، يقول عنها هباش، أنها ساهمت في استعادة الثقة تدريجيا في القطاع الصناعي، وجعلته أحد المحرّكات الأساسية للنمو خارج قطاع المحروقات، وهو ما انعكس في تحسّن المؤشرات الاقتصادية التي أوردها تقرير صندوق النقد الدولي. وبذلك، باتت الصّناعة الجزائرية تسير بخطى ثابتة نحو لعب دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز السيادة الاقتصادية للبلاد.